عزيز السيد جاسم

الحقيقة الإشتراكية
لحزب البعث العربي الإشتراكي



منشورات الطليعة
1985

تعرّض حزب البعث العربي الاشتراكي لفترة من الزمن الى سوء فهم كبير ، قد يكون **مقصودا او غير** مقصود ، من قبل بعض الاوساط اليسارية والتقدمية في ميدان تحديد هويته الايديولوجية والطبقية .

وبقدر ما تؤكد تلك الاوساط على **الحقيقة القومية** للحزب ، فأنها تتجاهل **الحقيقة الاشتراكية له** ، مشيرة ـ بوهم وتوهم ـ الى طبيعته البورجوازية الصغيرة (كذا !)

وحيث ان الحقيقة الاشتراكية للحزب لا توهب له من خارجه بل هي ثابتة في صلب المجرى الموضوعي لنشاطه ودلالات الاحداث التأريخية التي يقودها ، فأن النضال من **اجل كشف ذلك** يشكل امرا ضروريا للتثقيف الاشتراكي من جانب ، ولدحض **الاوهام والتوهمات القائلة بالطبيعة** البورجوازية الصغيرة للحزب من جانب آخر .

ان الوقائع ذاتها ـ سواء أكانت افكارا وانشطة فكرية متميزة ، او تطبيقات عملية ـ هي المرجع الاول والاخير لاستكناه طبيعة الحزب وأهدافه .

واستنادا الى ذلك ، نتناول الحقيقة الاشتراكية للحزب في الميدانين النظري والتطبيقي،

على النحو الذي تتوضح فيه ، بقدر كاف ، السمات الاساسية **لاشتراكية الحزب** ، بأعتبارها الاستجابة والحل المصيريين لمشكلات الامة العربية كمشكلات قومية ــ طبقية خطيرة .

١ ــ تمهيد قصير :

ان تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي ، منذ التاسيس ، ينبغي أن تفهم بكليتها ، النظرية والتطبيقية ، والجدل التطوري لها . اذ ان تسلم الحزب للسلطة في اقطار معينة ولفترات زمنية معينة اعطى (ويعطي) للحزب ابتداء ميزة كبرى هي امتحان نظريته على محك التطبيق . **بمعنى أن مبادىء وافكار الحزب لم تبق مسجلة كوثائق وأدبيات هادفة للكسب السياسي والدعاية وتكوين رأي عام للحزب ، او قائمة في حدود العمل المناوىء للحكومات الرجعية والدكتاتورية ، والتي يظل (الحكم) على جديتها وافاقها مؤجلا لانها لم تصل الى موقع الفعالية من مستوى السلطة ، بل هي مبادىء وافكار اكتسبت حق (الحكم) عليها من داخل الحزب وخارجه ، فور تسلم الحزب للسلطة ولعدة مرات .**

ان الانتقال من مواقع النضال السري والاصطدامي الى مواقع تسلم السلطة ابان منذ

اللحظة الاولى **عن** مدى الصلة بين **الاطار النظري** للحزب وبين الممارسات والانشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية له .

ومن جانب ثان ، ان التفاعل بين افكار الحزب الاشتراكية وتطبيقاته قد اغنى الافكار والتطبيقات على حد سواء . فأصبح للحزب مسار جدلي متصاعد بأتجاه تطوير حقيقته الاشتراكية ، وبأتجاه ترسيخ النهج الاشتراكي للحزب . **وان من فضائل الحزب الكبرى ، انه لم يدع ان حقيقته مكتملة ونهائية منذ ميلاده ، مثلما ادعت بذلك أحزاب اشتراكية عديدة مما ينجم عنه التأكيد على واقعية تجربة الحزب ، تلك الواقعية التي كانت السبيل المشروع الوحيد على النطاق القومي ، لتكامل الطرح الاشتراكي وأغنائه ، ولتلافي الطوباوية الفكرية ، والدوغمائية الذاتية التي وقعت بها احزاب اشتراكية اخرى متوهمة انها اشتراكية مطلقة ، وسواها ليس اشتراكيا .**

ومن المفيد الاشارة هنا الى ان تجربة الحزب في مضمار تطوير النهج الاشتراكي . لم تكن تعني بأي حال من الاحوال « تجريبية » الحزب ، بل تعني ملاءمة العلاقة العضوية بين (الوحدة) و (الحرية) و (الاشتراكية) وما تنطوي عليه من

معان تأريخية جمة ومصيرية اساسا ، في مجالي النظرية والتطبيق ، وعلى صعيد القطر العربي الواحد ، او عدة اقطار وباتجاه شمول الامة العربية بالكامل بتطبيقات الحزب .

ان غنى وتعقد وصعوبة الواقع العربي ، فرضت وتفرض باستمرار تطويرات عديدة على النهج الاشتراكي . لان الاشتراكية ليست (شيئا) واحدا ونهائيا ، بل لابد ان تكتسب الثراء والتجدد من اجل ان تكون بمستوى ثراء الحياة نفسها .

ومن هنا فأن الحقيقة الاشتراكية للحزب ، **قائمة** في صلب مبررات واهداف نشوء البعث العربي الاشتراكي ، **وآخذة** في التنامي والتصاعد والتعاظم على امتداد مراحله ومؤتمراته القومية الكبرى ، **ومتجلية** في التطبيق في هذا القطر العربي او ذاك على مستوى الدولة والمجتمع . وبالتالي ، فأن الحقيقة الاشتراكية لحزب البعث العربي الاشتراكي هي حقيقة حياة الحزب وتطوره ، وهي حقيقة تقررها وقائع تأريخية ثابتة بالملموس .

٢ ـ القومية والاشتراكية :

في المؤتمر التأسيسي للحزب والمنعقد في ٤ـ٦ نيسان ١٩٤٧ حدد الحزب طبيعته بأنه حزب قومي

اشتراكي . حيث ورد في المادة الرابعة من الدستور ما يلي : « حزب البعث العربي حزب اشـــتراكي يؤمن بأن الاشتراكية ضـرورة منبعثة من صميم القومية العربية لانها النظام الامثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق امكانياته . » كما ورد في المادة السادسة من دستور الحزب ما يلي : « حزب البعث حزب انقلابي يؤمن بأن اهدافه الرئيسية في **بعث** القومية العربية وبناء الاشتراكية لا يمكن ان تتم الا عن طريق الانقلاب والنضال . وان الاعتماد على التطور البطيء والاكتفـاء بالاصلاح الجـزئي السطحي يهددان هذه الاهداف بالفشل والضياع . »

واستنادا الى ذلك وبجلاء كامل تبرز الفكرة المركزية لنشوء الحزب وهي فكرة الترابط العضوي المتكامل بين القومية والاشتراكية التي صاغهـــا الحزب وانطلق في رسم سياسته ونضالاته بموجبها .

فالحزب ، عندما طرح الصلة العضوية بين القومية والاشتراكية في التاريخ العربي المعاصر ، انما قدم البديل بوجه الثنائية السائدة وهي ثنائية التعارض بين الدعوات القومية والدعوات الاشتراكية في مرحلة تأريخية مشخصة .

ومن هنا يجب التأكيد على حقيقة مهمة وهي ان حزب البعث العربي الاشتراكي في فترة التأسيس

(فترة الميلاد بالذات) كان يمتلك موضوعات (النتيجة المركبة) التي تجاوزت (الاطروحة) و (الطباق) . او تجاوزت النقيضين (الدعوات القومية والدعوات الاشتراكية) رغم ان الدعوات هذه لم تكن في فترة الميلاد ، بل سبقت الحزب زمنيا في نشوئها السياسي .

ان الامتياز الذي حمله الحزب منذ ميلاده ، ازاء حركات سياسية أسبق منه ، من حيث تجاوزه اياها ، قد وضع الحزب على الطريق التأريخي الصائب الذي سمح له بأحداث تغييرات ثورية في الواقع العربي قبل سواه من الحركات القومية او الاحزاب الاشتراكية .

وبمراجعة عاجلة للخريطة الفكرية والسياسية للحركات والاحزاب الموجودة في فترة تاسيس الحزب يتضح ما يلي :

١ ــ ان الافكار القومية حينذاك لم ترتكز على مضمون اشتراكي او ثوري تقدمي . بل ناصبت الاشتراكية العداء في الغالب ، لذلك لم تكتسب المغزى الجماهيري ولم تستطع رسم ملامح العملية الجماهيرية وتصوراتها .

٢ ــ ان الافكار الاشتراكية لم تتوصل الى تحديد علمي صائب للمسألة القومية العربية ،

معبرة عن عجزها عن رسم ملامح العملية الثورية القومية الاشتراكية .

٣ ــ ان الافكار القومية تاثرت بمستويات محددة بالطرح القومي ــ الفاشي الذي كان من اخطر معطيات التارية والجزء المتعنصر في العقل الاوربي .

٤ ــ ان الافكار الاشتراكية اللاقومية ، تاثرت بردود الفعل الكوزموبولتيه « الاوربية » ضد (القومية ــ الفاشية) ، مما حال دون استعدادها لاستيعاب المغزى التاريخي للمسألة القومية .

٥ ــ ان بعض الافكار الاشتراكية لم توفق في ادراك الصلة بين القومية والأممية ، فنسبت نفسها الى (الاممية) قبل ان تستوعب حقيقتها القومية .

٦ ــ ان الافكار القومية اذ استغرقت في الانعزالية القومية او في ما يمكن تسميته بـ (المحلية العربية) ، فأن الافكار الاشتراكية التحقت بمعطيات الاشتراكية العالمية ، التي كانت ولا تزال ثمرة من ثمار زمن ما بعد النضج القومي لبلدان أوربا .

وبمواجهة الافكار المذكورة وسواها ، شق حزب البعث العربي الاشتراكي لنفسه الطريق ، واضعا جماع كفي الفهم على وحدة العلاقة بين

القومية والاشتراكية ؛ على اعتبار ان الوحدة العلاقية المذكورة هي التي توفر الحلول الموحدة لمشكلات الامة العربية .

ان الامة العربية تعاني من التجزئة القومية التي اسهم في تكريسها التحالف الاستعماري والامبريالي مع القوى الطبقية المستغلة ـ بكسر الغين ـ . وقد اتحدت التجزئة القومية(+) الاحتلال الاجنبي (والهيمنة الاستعمارية والامبريالية والصهيونية)(+) الاستغلال الطبقي الداخلي ، مسببة للامة العربية اكبر نزف كياني لا مثيل له . وفي الوقت الذي تهيأ لاوربا ميلاد عصر الوحدات القومية انطلاقا من القرن الثامن عشر ، فأن الامة العربية التي كانت تقوم على قاعدة اولى للوحدة القومية قبل ثلاثة عشر قرنا وجدت نفسها امام اخطر التحديات التأريخية والمصيرية . **اذ ان التفكك القومي هو الانحدار الشامل الذي تضمن بالاساس اسباب الانحدار الحضاري .**

ومن السمات الجوهرية لتجربة نشوء حزب البعث العربي الاشتراكي ، ان الطرح القومي يختلف جذريا عن الطرح القومي الاوربي بمعالمه البورجوازية الاولى ؛ حيث كانت (القومية) الى حد ما تمثل مقولة عصر البورجوازية الصاعدة . فالتوافق بين

نشوء الوحدات القومية الاوربية الكبرى وبين نهوض البورجوازية ، قد دمغ القومية في السياق الاوربي بالسمات البورجوازية وهيأ لها طبقيا اجتماع عوامل الرأسمالية الجديدة والعرقية بصورة حادة .

اما في السياق القومي العربي ، فان الطرح القومي تضمن اصلا الطرح الاشتراكي مستبعدا أي ملمح بورجوازي او عرقي ، وهذا يعني ان الحزب اذا كان قد تجاوز في ميلاده ، بعض الحركات والاحزاب الناشئة قبله على النطاق القومي ، فانه استطاع ايضا تجاوز المستوى الواطيء للتطور القومي العربي ، بالتلاحم مع الحقيقة الاشتراكية الذائعة في العالم وتجاوز البورجوازية الاوربية وبضاعتها .

وقد اكد الرفيق ميشيل عفلق القائد المؤسس ان : « تحقيق الاشتراكية في حياتنا شرط اساسي لبقاء امتنا ولأمكان تقدمها . واذا لم تعم الاشتراكية ولم تسع الى تحقيق العدل الاجتماعي لجميع الافراد ولم ينقلب الشعب العربي الى شعب منتج الى اقصى حدود الطاقة ، اذا لم يتحقق كل هذا يكون كل كلام عن حرية العرب واستقلالهم ضربا من اللغو ونوعا من التضليل . »(١)

---

(١) في سبيل البعث ـ العمال والاشتراكية ص ٢١٤ .

بمعنى ان وحدة العلاقة بين القومية والاشتراكية انطلقت في تصور الحزب التأسيسي بأعلى اشكالها ، فـ . « القومية التي هي الغيرة على مصلحة الامة ، والاشتراكية تكاد ان **تكون شيئا واحدا** . ان مصلحة القومية وبقاء الامة ومجاراتها للامم الراقية وصمودها في تيار التنافس بين الدول متوقف على تحقيق الاشتراكية . »(٢) وفي واقع الطرح المذكور يكمن بعد خطير واساسي مفاده ان التوجه القومي الصحيح ينبغي ان يكون اشتراكيا . وان الاشتراكية في التطبيق الصحيح هي وعي كامل بمصلحة الامة . فالقومية والاشتراكية يعنيان « شيئا واحدا » ، كما يرى القائد المؤسس ميشيل عفلق ، وهما متضمنان . الواحد في الآخر .

وفي رحاب النظرة الكلية : (القومية الاشتراكية للحزب) ومنذ التأسيس برزت حقائق اساسية ، من ضمنها :

١ ـ ان الحزب استوعب جميع ظواهر التجزئة بالمعنى الاجتماعي لها . فالتجزئة ليست خرائط منفصلة . بل هي عمليا تفكيك قوة الجماهير العربية داخل اقطار متعددة من جهة . وتجزئة طبقية من جهة اخرى .

---

(٢) المصدر نفسه

فالعمال والفلاحون العرب هم قطب طبقي في الحركة الاجتماعية ، وهم في الوقت ذاته موزعون في عدة اقطار عربية . مما يفترض من ناحية منهجية علمية دراسة واستيعاب الواقع الاجتماعي ، او بالتحديد التركيب الاجتماعي العربي بكافة ظواهره: قوميا وطبقيا .

ان تحليل التركيبة الاجتماعية تحليلا علميا شموليا هو الضمانة المركزية لعدم الانسياق في تحليلات جزئية منفصلة .

٢ ـ ان الاستيعاب الكلي لمشكلات الحركة الاجتماعية العربية ، يقود الى استيعاب الحلول الكلية ايضا والى تحديد آفاق عملية التطور الاجتماعي للجماهير العربية بأسرها . وقدم حزب البعث العربي الاشتراكي ، ومن خلال شمولية النظرة فهما جريئا ورائدا في الصلة بين الاشتراكية وعملية تطور القطر العربي الواحد ، بل ان الحزب هو أول حركة اشتراكية حسمت تحديدها في استحالة بناء الاشتراكية بمداها الكامل في قطر عربي واحد . وان الامكانية التأريخية لعملية التطور في القطر العربي الواحد تدخل في عملية التحضير القومي الاشتراكي أي في التمهيد لبناء تجربة وحدوية اشتراكية راكزة .

وقد اكد الرفيق ميشيل عفلق ذلك بوضوح: « ... اشتراكيتنا هي الاشتراكية التي تحتاج الى نضال الشعب العربي بكامله للتحقيق ، وتحتاج الى الوطن العربي بكامله كمجال للتطبيق . فلم نؤمن في يوم من الايام بأمكان تحقيق اشتراكية صحيحة في قطر واحد ، وان كنا نعمل دوما للتمهيد لهذه الاشتراكية بتحقيق خطوات في كل قطر . في حين ان الحركة الشيوعية لانها لم تنظر الى الامة العربية كوحدة ، فأنها وقعت نظريا على الاقل ، في تناقض عندما تعد الناس بأقامة نظام اشتراكي في قطر صغير ليس فيه صناعة ولا مقومات اقتصادية كافية ... »(٣)

٣ ــ سلك الحزب ، وفقا لوحدة التصورات القومية الاشتراكية ، الطريق الثوري ، مجسدا بذلك ، وعلى نحو عملي ، قيادة عملية الصراع الطبقي لا بظواهرها البسيطة ، بل بنتائجها الاساسية .

وهنا لابد من الاشارة الى مفارقة غير اعتيادية في الواقع العربي وهي ان الاحزاب الاشتراكية التي اولت **المسألة الطبقية** اهتمامها الجوهري من وجهة نظر (اشتراكية وعمالية) انتهجت لعدة أحيان

(٣)في سبيل البعث (اسئلة واجوبة عام ١٩٥٧) ص٣٤٩

طريق تجنب احتدام الصراع الطبقي ، بأختيارها الاسلوب الاصـلاحي ـ التفاهمي ، والتسـويات الطبقية الوطنية .

بينما قاد حزب البعث العـربي الاشتراكي عملية الصراع الطبقي بأبعادها وتجلياتها السياسية البارزة ، رغم انه «متهم !» ـ خطأ ـ بالتقصير في المسـألة الطبقية ، ان حـزب البعث العـربي الاشـتراكي رفض المنطق الاصلاحي والتسـويات والمهادنات الطبقية ، مقترنة بأسمه عمليات تفجير ثوري كبـرى ، هدفت الى تحقيق قمة النظـرة الطبقية (والهدف الطبقي) بـ : تسلم السـلطة الثورية .

وحيث ان انظمة الحكـم بأشـكالها الملكية والدكتاتورية والرجعية ذروة التعبير والتجسـيد للواقع الطبقي من طرفه المستغل ـ بكسر الغين ـ فأن النضال من أجل اسقاط الانظمة المذكورة يمثل القيادة الصائبة للعملية الطبقية ، وان أي نضال اجتماعي لم يرتفع الى مستوى النضال من اجل اسقاط تلك الانظمة ، هو نضـال مطلبي وطني ناقص، بالعرف الطبقي ـ الاشتراكي .

بناء على ذلك فـأن حـزب البعث العربـي الاشتراكي في تصديه الثوري للحكم الملكي ـ الرجعي

في القطر العراقي ، وللحكم الفاسمي الدكتاتوري وللحكم العارفي الرجعي ، خاض غمار عملية الصراع الطبقي من اعلى صورها واوجهها ، مختزلا مسافات التحرك التأريخي ، الذي سيظل بطيئا حتما فيما اذا ظل مقترنا بالنشاط الوطني ـ الاصلاحي القائم على التفـاهم الطبقي الذي اعتمدته برامج قـوى سياسية وطنية اخرى ، لفترات من الزمن .

ويخطيء من يتصور ان وراء كل عملية كفاحية ثورية لحزب البعث العربي الاشتراكي منذ التأسيس مغزى قومي **منفرد** ؛ بل يجب استخلاص المغزى الطبقي الذي يشكل والمغزى القومي حقيقة واحدة.

٤ ـ اولى الحزب اهتماما خاصا لصـلة الحرية بالاشتراكية مستفيدا من الخلل الذي تركته بعض التطبيقـات الاشـتراكية المتجاهلـة لبعض الشروط الاساسية لحرية الفرد . ان الاشتراكية في حالة نقص في مستوى الحرية تجنح الى البيروقراطية او بالتحديد بيروقراطية الدولة الاشتراكية ؛ التي سرعان ما تلتف حول الاسس الاشتراكية وتهجم عليها تدريجيا .

ولذلك فأن الاشتراكية اذ تنجز هندسـة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي بأنهاء الاستغلال الطبقي بكافة مظاهره ؛ فأن الحرية هي الضرورة

الحاسمة في الحفاظ على الروح الاشتراكية .

مما يترتب على الاشتراكية العناية الكاملة بالعلاقة بين الفرد والمجتمع بضوء عدم التفريط بكائنية الانسان بأسم بطش الجماعة والمصالح العليا .

وتحمل الاشتراكية بالضرورة تطورا متواصلا في منحاها الديمقراطي ، وبالاخص في ميادين المعرفة والثقافة والفنون والآداب والحريات الشخصية الايجابية وقد ابان الرفيق ميشيل عفلق ابانة غنية بالدلالة عن اهمية الحرية في الاشتراكية قائلا : «الاشتراكية التي ننادي بها والتي تنادي بها شعوب كثيرة : اشتراكية حية واقعية غير مصطنعةلا تريدان تبدل مرضا بمرض ولا تريد ان تقضي على صنم الرأسمالية لتقيم مقابله صنم المجتمع الذي يستعبد الافراد ويقتل فيهم الاندفاعات الخيرة . فهذه هي الاشتراكية التي تعتبر الانسان كما قلنا القيمة العليا وان يبقى دوما مسيطرا على الاشياء التي خلقها وانه بالتالي يجب أن توجد تلك الصيغة الحقيقية الحية الحكيمة التي تقضي على الاستغلال بكل اشكاله دون ان تقتل حرية الافراد . »(٤)

---

(٤) في سبيل البعث . نظرتنا للراسمالية والصراع الطبقي ص٢٢١ .

ان الاستهانة بكرامة الانسان (الفرد) تشكل خرقا كبيرا للكرامة الاجتماعية ، وهي بالنتيجة استهانة بكرامة المناضل في الحزب الثوري ، بمعنى انها تهدد حتما الحزب الثوري وحرية نشاطه وقدرته على التأثير ، وعادة ما تتبدى النتائج ببطء بسبب هيمنة الارهاب المنظم ، ولكن حتمية النتائج تضع الارهاب المنظم امام مأزقه الذي لا مفر عنه .

٥ ـ ان التطبيق الاشتراكي للحزب يربط ربطا جدليا بين **بعث التراث القومي** للعرب وروح العصر . اذ لم يعد الجهل بالتراث القومي نقصا في المعرفة ، بل تعدى ذلك الى نفي الهوية الاشتراكية عن (الاشتراكي) المتجاهل للتراث القومي . ان التراث العربي الحي يقدم اسلحة ماضية للجماهير وللفرد في عملية الكفاح الشاق من اجل بناء الحياة الاشتراكية للعرب .

والذي يدلف الى الاشتراكية من خارج حدود تراثه القومي وعلى خشبة مستعارة ، ميئوس منه حتما .

كما ان الذي يدلف الى الاشتراكية بدون تفاعل مع حقائق العصر الاشتراكية والعلمية والحضارية ، وتحت خيمة الانكفاء على جزء من التراث القومي شريك لصاحبه في الميؤسية منه .

وحيث ان (المعاصرة) بالنسبة للحقيقة الاشتراكية للمناضل تعني فيما تعني تعزيز التلاحم مع القوى الاشتراكية العلمية والتقدمية ، فأن بعث التراث القومي يعني إحياء الاشتراكي والثوري والمتجدد والاصيل فيه .

وتحتل القيم الروحية الثورية ركنا منيعا في التراث القومي العربي .

مما يصح القول معه ان اي عزل بين النظرية الاشتراكية وتلك القيم الروحية الثورية يؤدي الى أكسدة الاولى (اي النظرية) والتفريط بالثانية (اي القيم) .

٣ ـ موقع الطبقة العاملة والجماهير الكادحة في التجربة :

ما من شك ان المقياس الاساسي لعملية التطور الاجتماعي التقدمي رهن بالطابع الجماهيري لتلك العملية . وفي مجرى الانتقالات التقدمية لمراحل هذه العملية يكتسب الطابع الجماهيري تمايزا طبقيا وثقافيا ملموساً . نظرا لان اي اتساع وتقدم وتجذّر في الخطوة التقدمية للحركة الثورية يرافقه حتما **(قبل ومع وبعد)** تجذير للحركة الاجتماعية بالمعنى الطبقي والثقافي للتجذير .

ففي عموم السياق **العريض للحركة الوطنية** تتحد الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية ذات المصلحة المشتركة في التحرر والاستقلال السياسي، من اجل انهاء السيطرة الاستعمارية . وفي السياق الديمقراطي للحركة الوطنية يكتسب الاتحاد الشعبي للطبقات والفئات الوطنية بعدا اكبر لارساء الحياة الوطنية على قواعد الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي والاجراءات الديمقراطية **وبمقدار ازدياد التوجه الديمقراطي ـ الشعبي فان وزن الطبقة العاملة والجماهير الكادحة يأخذ بالازدياد فيما تتساقط (او تتراجع) شرائح اجتماعية معينة عن المسيرة الديمقراطية المتصاعدة ، بسبب مصالحها الطبقية المشخصة .**

وبكلمة محددة ، ان موقع الطبقة العاملة والجماهير الكادحة المتحالفة عضويا معها ، هو الذي يبلور الهوية الاشتراكية لعملية التطور الاجتماعي وآفاقها . وتقتضي النظرة الاشتراكية العلمية استيعاب الواقع الطبقي ومتغيراته بصورة منهجية علمية لا تقبل الطرح العمومي ، والانشائية الشعبية الساذجة في عرض الافكار .

ومؤكدا كانت التركيبة الاجتماعية العربية فضفاضة ـ لفترات طويلة ـ وفي طريقها البطيء الى

التلاحم بصورة بنى طبقية تامة النضج وموحدة على امتداد الرقعة العربية وهذا يعني انها انطوت على تكوينات طبقية وبنى واشكال وملامح اجتماعية متباينة من قطر عربي لآخر ، وان التبلور الطبقي القومي الآخذ بالتقدم ، يظل بحاجة الى فترة زمنية ليست بالقصيرة ليرتكز على قاعدته المادية والسياسية . ورغم ما تخلقه الدوائر المتحركة للبنى الطبقية من تأثيرات على الرؤية الطبقية ، الا ان الحقيقة الاشتراكية تستلهم من التاريخ والتجارب الاشتراكية بالذات ، ما يعزز قوة البوصلة الطبقية لها .

لقد عبر حزب البعث العربي الاشتراكي عن مصالح الجماهير الكادحة ، التي جسدتها اشتراكية الحزب بأستمرار .

و في ايضاح نقدي مهم يدين فيه الرفيق ميشيل عفلق الافكار المجردة والنزعة الانسانية العامة ، يؤكد **موقع الطبقة العاملة** في النضال العربي ، وماهية القوى الطبقية التي عمدت الى تشويه القضية ، ذاكرا : « لم يأت تفكيرنا الاشتراكي من الكتب ، من الافكار المجردة ، من النزعة الانسانية العامة ، النابعة من مجرد شعور بالشفقة، وانما أتى من صميم الحاجة ــ أتى بدافع الحاجة

الحيوية ـ لنتقذ امتنا من الفناء ، لان معركة الامة العربية مع مستعمريها واعدائها كانت وما تزال معركة بقاء او فناء .

فكان التفكير الاشتراكي وكان اكتشاف دور الطبقة العاملة العربية في هذه المرحلة التأريخية من حياتنا . كانت القيادة التقليدية القديمة تسبغ على قوميتنا صفاتها هي ، وروحها هي : صفات الطبقة المترفة وروح الطبقة الشائخة الهرمة ومظهر القومية المتغطرسة السلبية التي لا تشعر بنفسها الا اذا خاصمت غيرها ـ وكنا نشعر بأن هذا ليس حقيقة قضيتنا وليس حقيقة امتنا . وكان لابد ان ننتقل الى مستوى يتناسب مع العصر الذي نعيش فيه .

ان المستوى الجديد الذي حاول جيل الشباب العربي في كل قطر ان يرفع اليه القضية العربية في المشرق والمغرب هو ان يضع هذه القضية في العصر الذي نعيش فيه . عصر العقائد والمذاهب الاجتماعية . »(٥)

وفي المؤتمر القومي التاسع عام ١٩٦٨ جاء في الفقرة (ب) من تقرير استراتيجية المرحلة ما يؤكد المنطق الاشتراكي للحزب بطرح طبقي لا لبس فيه :

---

(٥) من حديث في الدار البيضاء ، ـ ايار ١٩٦٠ .

« ب ـ يجب ان يعرف **بشكل حازم** ونهائي ان حزب البعث هو حزب الطبقة الكادحة ، وان مصلحة هذه الطبقة هي التي **تقرر اولوية** الصراع مع الاستعمار والصهيونية في هذه المرحلة . »

كما ورد في الفقرة (جـ) ما يلي : « ان اقامة التوازن بين اشكال الصراع المختلفة وخاصة ما بين النضال القومي والصراع الطبقي هو أمر حتمي في الظروف التي تهدد مصير الامة ويجب ان يكون هدفه ادخار قوى الامة المادية والبشرية جميعها والافادة منها لمواجهة العدو الاول في هذه المرحلة . الا ان هذا التوازن يجب **ان يتم دوما لمصلحة الطبقة الكادحة في الوطن العربي . »**

ان تقييم الدور التأريخي للطبقة العاملة بضوء نظرية (الوحدة والحرية والاشتراكية) جرى عبر النضال البعثي العربي الاشتراكي ضد شبه الاقطاع والبرجوازية الكبيرة المرتبطة مصالحها بالمصالح الاستعمارية والامبريالية .

وعندما اعلن الحزب برؤية اشتراكية علمية ثاقبة عن انتهاء مرحلة **قيادة البورجوازية الصغيرة** لحركة التحرر الوطني العربية ، بعد الخامس من حزيران عام ١٩٦٨ ، انما اغنى الفهم الطبقي المتكامل للمسألة القومية من خلال التشديد على المكانة

الطليعية للطبقة العاملة والجماهير الكادحة في الكفاح القومي المعاصر ، ومن اجل : « تحقيق الالتحام الكامل بين بنية الحزب وبين الطبقة العاملة ، على المستويين الفكري والتنظيمي . »(٦)

وقد اكد الرفيق ميشيل عفلق قضية حاسمة تضاف الى القضية المركزية المشار اليها في حديثه السابق عن : « التفكير الاشتراكي واكتشاف دور الطبقة العاملة العربية ... » وهي تتعلق بتركيب الحزب وسيره قائلا : « لن نطمئن على سلامة تركيب حزبنا وسير قيادتنا اذالم تكن الطبقة العاملة والطبقة الكادحة بالاجمال هي الاكثرية المسيرة الموجهة لهذا الحزب . لان فيها الضمانة ولان مصلحتها هي في ان يبقى سير الحزب ثوريا محافظا على المباديء ، امينا على الاهداف لا يساوم ولا ينحرف ولا يرضى بالاهداف القريبة السهلة . »(٧) و « لا يمكن أن نكون اشتراكيين ، ان ندعي الاشتراكية ، وان نبقي دور الطبقة العاملة محدودا، مراقبا وان ننظر اليها وكأننا لسنا منها وليست منا.

---

(٦) الدكتور الياس فرح ، عن تطور الفكر الاشتراكي للبعث ص٩٣ ، استراتيجية المؤتمر القومي التاسع والعاشر (استراتيجة العمل الحزبي) .

(٧) نقطة البداية ص١٣٢

نحن جزء من الطبقة العاملة. الاشتراكيون الصادقون يعتبرون انفسهم جزءا من الطبقة العاملة . الحكم الاشتراكي هو الحكم الذي تقوده الطبقة العاملة ، ينظر الى امكانياتها في المستقبل ، اكثر مما ينظر الى نواقصها في الحاضر ، ينظر الى ما يمكن ان تعطيه وما يمكن ان تخلقه وتبدعه في حياة الامة وفي معركة المصير . »(٨)

٤ ـ ثورة ١٧ـ٣٠ تموز والتطبيقات الحية :

ان اشتراكية حزب البعث العربي الاشتراكي التي تبلورت عبر مؤتمراته القومية ، اتاحت امام حكم الحزب في القطرين السوري والعراقي بعد ٨ شباط و ٨ اذار ١٩٦٣ امكانات جيدة لمواصلة السير في تحقيق مهمات التحرر القومي والتحرر الاجتماعي .

ومثلما استرشدت التطبيقات التقدمية بمباديء الحزب الاشتراكية ، فأن اشتراكية الحزب اغتنت من تجربتي حكمه في سوريا والعراق .

وقد تهيأ لثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ان تكون ثمرة الاغناء المتبادل بين المباديء القومية الاشتراكية للحزب ، والتطبيقات الثورية الحية .

---

(٨) نقطة البداية ص١٣٢

اي ان خبرة الحــزب القومية الكفاحية قد تحولت الى محصلة هائلة بيد الحــزب في القطــر العراقي عام ١٩٦٨ .

ودخلت التجربة النظرية الاشتراكية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، في القطر العراقي ميدان التطبيق الخلاق ، وبضوء استيعاب مجمل تجارب وخبرات الحزب في السنين السابقة والكائنة بين ١٩٤٧ — ١٩٦٨ .

ان التجربة الثورية الديمقراطية التي يقودها الحزب في القطر العراقي تعطي صورة واضحة عن سياسة الحزب القومية والاشتراكية .

وبقدر ما يتعلق الامر بالتطبيق الاشتراكي ، نتنــاول المواقف العملية الآتية لثــورة ١٧ — ٣٠ تموز :

آ ـ اولت الثورة اهتماما نظريا وتطبيقيا متميزا **للطبقة العاملة** والجماهير **الكادحة ودورها** الطليعي في عملية التغيير الثوري للدولة والمجتمع . **وفي تصريح له لمجلة** (وعي العمال) لسان حــال الاتحاد العام لنقابات العمال في القطر العراقي ، وصف الرفيق احمد حسن البكر امين سر القيادة القطرية للحزب رئيس الجمهورية العراقية الطبقة العاملة بأنها « **الركن الرئيسي من اركان تحــالف**

الطبقات الكادحة والفئات الثورية الواعية من المثقفين والجنود والكسبة . »(٩) وقال : « **على الطبقة العاملة ان تلعب دورا قياديا في مجتمع الثورة . وكل من يضع العراقيل امام الطبقة العاملة هو عدو الثورة . »(١٠)**

وفي مساء الاول من ايار عام ١٩٧٣ حث السيد الرئيس على : « التأكيد على مبدأ التحالف بين العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين من مدنيين وعسكريين للنهوض بأعباء المرحلة الراهنة **وتعزيز دور الطبقة العاملة النضالي** في الصراع ضد الرجعية وضد اعداء التقدم الاقتصادي والحضاري وضد مخربي الانتاج الوطني ، وتعميق دورها في الكفاح التقدمي الانساني والمساهمة في نضال الشعب ضد العدو الامبريالي المشترك . »

وتحققت الطبقة العاملة عمليا تشريعات ومكاسب تقدمية مهمة ، وتعاظمت الحركة النقابية العمالية الممثلة بالاتحاد العام لنقابات العمال في القطر الذي اصبح له وزن متطور في تصريف شؤون الدولة والمجتمع .

(٩،١٠) وعي العمال ـ العدد الاول ـ ١٢ نيسان ١٩٦٩ .

وفي الآتي خلاصة مركزة ببعض التشريعات العمالية والقرارات والانظمة والتعليمات التي تهم حقوق الطبقة العاملة :

● ـ قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠

● ـ القوانين التعديلية التي ادخلت على القانون الاصل وهي :

قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٣
قانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٧٣
قانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٧٣
قانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٧٤
قانون رقم (١٦٩) لسنة ١٩٧٤
قانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٥
قانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٧٥

فقرات من قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٦١) لسنة ١٩٧٥

● ـ كما صدرت انظمة من قبل مجلس قيادة الثورة وتعليمات من قبل وزارة العمل تخص العمال وهي :

١ ـ نظام مكافاة والضباط العمال رقم (١٩) لسنة ١٩٧٦ .

٢ ـ نظام وسام العمل رقم (٨) لسنة ١٩٧٥ .

٣ ـ تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٧٥ بشأن منح وسام العمل .

٤ ـ نظام ممارسة غير العراقيين العمل والمهن في العراق رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .

٥ ـ تعليمات حول ممارسة العمال الاجانب العمل والمهن في العراق .

● ـ وصدرت قرارات وتعليمات للعمال نذكر بعضا منها :

١ ـ قرار جدول ذوي المهن الحرفية رقم ١٢٥

٢ ـ قرار الحد **الادنى لاجور المهن العمالية الماهرة** رقم (٧) لسنة ١٩٧٥

٣ ـ قرار قواعد الزيادات السنوية للعمال رقم (٢١) لسنة ١٩٧٥

٤ ـ قرار احتساب فترة الفصل السياسي لاغراض الترفيع والتقاعد بالنسبة لمنتسبي المؤسسات والشركات المؤممة رقم (٢١٦) .

٥ ـ قرار تخويل الادارات واصحاب العمل منح العمال اجازات اعتيادية من اجازاتهم المتراكمة رقم (١٥) لسنة ١٩٧٤ .

٦ ـ تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٧٤ حول الحالات التي يجوز فيها منح العامل اجازة من اجازاته الاعتيادية لما قبل ١٩٧٣/٩/٢٤

٧ ـ قرار احتساب مدة الخدمة العمالية للعمال الذين يتم توظيفهم .

٨ ـ تعليمات وزارية بشأن احتساب الخدمة العمالية لغرض الترفيع والعلاوة .

٩ ـ قرار رقم (٧٤٧) بشمول العمال بمخصصات الزوجية والاطفال .

١٠ ـ تحديد اجور العمال غير الماهرين وفقا لشهاداتهم المدرسية .

١١ ـ تعديل اجور العمال الماهرين من حملة الشهادات .

● ـ وصدر قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١

وقد شمل القانون :

ـ تقاعد الشيخوخة
ـ تقاعد الخلف
ـ تقاعد العطل
ـ تقاعد الاصابة

ـــ تقاعد العجز الكلي

ـــ تقاعد العجز الجزئي

● ـ ادخلت قوانين تعديلية على قانون التقاعد والضمان الاجتماعي هي :

١ ـ قانون رقم (١٥٥) لسنة ١٩٧١ (حول جواز ضم واضافة الخدمة غير المضمونة الى الخدمة المضمونة) .

٢ ـ قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٣ (حول كيفية تعيين رئيس واعضاء مجلس ادارة مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي) .

٣ ـ قانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٣ (تعديل مواد متفرقة) .

٤ ـ قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٥ (حول تثبيت سن العامل) .

٥ ـ قانون رقم (٦٦) لسنة١٩٧٥(حول جواز مراجعة خلف المضمون او احد اقاربه بالنيابة عنه او اذا كان مريضا) .

● ـ وصدرت قرارات تقاعدية لمجلس قيادة الثورة :

١ ـ البند الثاني من القرار رقم (٩٨) لسنة ١٩٧٤ (حول اضافة ثلاثة دنانير للعمال المتقاعدين) .

٢ ـ قانون احتساب خدمة موظفي الشركة العراقية للعمليات النفطية الذين كانوا عمالا قبل التاميم خدمة تقاعدية برقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ .

٣ ـ حقوق تقاعدية برقم (١٠٢٦) لسنة ١٩٧٤ .

٤ ـ حقوق تقاعدية برقم (٦٢٨) لسنة ١٩٧٢ .

للمستخدمين

٥ ـ قرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٥ (تعديل مواد متفرقة في قانون العمل وتقاعد العمال)

٦ ـ قرار رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٧٥ (حول شمول العمال الذين يعملون في المشاريع التي تستخدم عشرة عمال فاكثر بالضمان)

٧ ـ قرار رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٦ (حول شمول العمال العراقيين في الخارج بفرع التقاعد من قانون الضمان الاجتماعي النافذ)

٨ ـ قرار رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٦ (حول تمديد السنوات الخمسة الواردة في قانون التقاعد سنة اخرى لغرض شمول العامل الواحد به) .

٩ ـ قرار رقم ٩٤٠ لسنة ١٩٧٦ (حول تخصيص راتب تقاعدي للمستخدم المصاب بعجز بصرف النظر عن مدة خدمته التقاعدية)

١٠ ـ قرار رقم ٩٧٦ لسنة ١٩٧٦ (حول تخصيص رواتب تقاعدية للمتوفين من العمال المضمونين في ظل قوانين الضمان السابقة .)

١١ ـ قرار رقم ١١٨٣ لسنة ١٩٧٦ (حول جواز الاعتراض مجددا على عدم ضم الخدمة غير المضمونة)

١٢ ـ تعليمات الضمان الصحي رقم (١) لسنة ١٩٧٤ .

ان التشريعات العمالية التقدمية المذكورة تشكل ارضية وطيدة لتطور الحقوق والمكاسب العمالية التي عززت مكانة الطبقة العاملة ودورها المتقدم في العملية الانتاجية وفي المشاركة في ادارة المؤسسات الانتاجية . وفي غضون السنوات المحدودة (١٩٦٨ ـ ١٩٧٧) تطورت الطبقة العاملة في القطر العراقي من حيث الحجم ومستوى المهارة، كما ترتفع الى مستوى الدور الطليعي لها في تأدية مهمات التحويل الاشتراكي ، وبناء المجتمع الجديد.

وقد عبر الرفيق صدام حسين نائب امين سر القيادة القطرية للحزب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عن الصلة بين التحولات الاشتراكية ، وتطور دور الطبقة العاملة ، في الاجتماع الثاني عشر للمكتب

التنفيذي للاتحاد العالمي لنقابات العمال المنعقد ببغداد قائلا :

« نحن في هذا المكان وبعد مضي سبع سنوات على قيام ثورة تموز عام ١٩٦٨ بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي لابد من ان نمر بهذه الحقيقة .. لنؤكد بقوة ان مسالة الدور الذي تحتله الطبقة العاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؛ الدور المتقدم والمتطور في بناء المجتمع الجديد وبناء التحولات الاشتراكية التي نناضل من اجلها . . مسالة حاسمة ليس بقدر صلة الامر بالحاجة الآنية وانما بقدر صلة الامر **بالفهم المبدئي لدور الطبقة العاملة** وبقدر صلة الامر بالمنطلقات الاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبناء المجتمع الجديد الخالي من الاستغلال على الاطلاق ... »(١١)

ونظرا لتأريخية الطموح الاشتراكي واهمية تعاظم دور الطبقة العاملة في تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي ، فأن ما تحقق للطبقة العاملة ، من حيث حقوقها ودورها المنشود ، كان اقل من الطموح ، من وجهة نظر قيادة الحزب والثورة .

قال الرفيق صدام حسين : «لكننا لابد من ان

---

(١١) صحيفة الجمهورية ١٩٧٥/٤/٢٥ .

نؤكد ان هذا الشوط الذي قطعته الطبقة العاملة وفي اطار الدور القيادي الذي يلعبه الحزب في المجتمع لا زال اقل من الطموح ، ولا زلنا نناضل من أجل الطموح الذي يتصل اتصالا وثيقا لا ينفصم بالمبادىء التي اشرنا اليها .»(١٢) وحيث ان غالبية التجارب الوطنية في البلدان الآسيوية والافريقية ، والتي رفعت شعار الاشتراكية ، سقطت في «رأسمالية الدولة» او مقدماتها بشكل او بآخر ، بدرجة او بأخرى ، فأن الحزب اكد على ضرورة **احتلال الطبقة العاملة مواقعها الفعالة في العملية الانتاجية في التخطيط والقيادة والتنفيذ ، كشرط جوهري من شروط تجنب الانزلاق الى رأسمالية الدولة ، وضمان المحتوى الاشتراكي وصيانة منطلقاته .**

ولقد اشار التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن للحزب القائد والمنعقد بين الثامن والثاني عشر من كانون الثاني ١٩٧٤ الى : « ان تدابير سيطرة الدولة على الصناعة وتوسيع القاعدة الصناعية في البلاد هي تدابير تقدمية مهمة . ولكنها لا تكون بالضرورة اشتراكية المحتوى والنتائج الا اذا احتلت الطبقة العاملة والعاملون في هذا القطاع . بجدارة وكفاءة حقيقيتين مواقع فعالة في الانتاج ، وعلى اساس مبادىء

(١٢) نفس المصدر السابق .

المركزية الديمقراطية .. وجرى تثقيف اشتراكـــي عميق وواسع النطاق بين صفوف العاملين ... »

وتحققت **للفلاحين** مكاسب تقدمية اساسية بعد تشريع مجلس قيـادة الثورة لقانـون الاصـــلاح الزراعي رقم (١١٧) لعام ١٩٧٠ ، حيث تم بموجبه تحرير الفلاحين من الاستغلال ، بعد توزيع الارض واستثمارهم لها .

وصدرت جملـة من القـرارات الثورية التي تضمنت تأمين مكاسب ملموسة للمواطنين في سياق رفع القدرة الشرائية والارتفاع بمستوى الحيـــاة الاجتماعية للعائلة .

وقد رافق ارتفاع مستوى الدخل القومي ، ارتفاع في نسبة الدخل الفردي ، وفي الآتي بيـان موجز بذلك :

● ــ بلغت نسبة الزيادة في الدخل القومي بين عامي ١٩٦٨ (و) ١٩٧٥ (٣٤٦) وعشرين من المائه بالمائه .

● ــ مقدار نسبة الزيادة في الدخل الفردي بين عامي ١٩٦٨ (و) ١٩٧٥ بلغ (٢٤٨) بالمائة .

● ــ نسبة الزيادة في متوسط دخل الفرد في سنة ١٩٧٥ بلغت (٢٣٧) واثنين من المائة بالمائه قياسا الى متوسط دخل الفرد في عام ١٩٦٨ .

● ـ وبعامة ان متوسط نسبة الزيادة السنوية للدخل الفردي بين عامي ١٩٦٨ (و) ١٩٧٥ بلغ حوالي (٢٥) واربعة من عشرة بالمائه .

وتوفر الدولة خدمات مجانية متعددة تدخل كعامل في زيادة دخل الفرد كما انها قدمت (اعانات) بلغت عام ١٩٧٥ (٧٠) مليونا و (٥٠٠) الف دينار .

ويقوم **صندوق موازنة الاسعار** بتحمل الخسائر الكبيرة الناشئة من فروقات الكلفة والسعر الذي يدفعه المستهلك . وقد تحملت ميزانية الدولة لعام ١٩٧٦ اكثر من (١٥٠) مليون دينار لدعم اسعار العديد من المواد الاستهلاكية ، من ضمنها (٢٨) مليون دينار لدعم اسعار السكر ، وذلك لتجنيب المواطنين تبعة التغيرات السعرية الحاصلة .

ب : انتهاج الثورة سياسة الأستقلال الاقتصادي الضمانة المركزية لصيانة الاستقلال السياسي . وقد انطلقت الثورة في نهجها الاقتصادي من حقيقتها ومطامحها الاشتراكية ، وبضوء اعداد الريف والمدينة على طريق البناء الانتقالي الاشتراكي بصورة متوازنة .

وتعتبر السياسة النفطية التي انتهجتها الثورة وحزبها القائد البعث العربي الاشتراكي علامة

اساسية كبرى في تاريخ التحرر الاقتصادي ، ودحر الشركات الاحتكارية البترولية .

واستطاع الحزب ، ولاول مرة تجسيد شعاره المجيد (نفط العرب للعرب) بضوء الذي اكدت عليه مقرارات المؤتمر القومي الثامن ، والتي ورد فيها : «ان الهدف النهائي لاية سياسة بترولية عربية هو تأميم البترول العربي ..»(١٣) و «أن تحقيق هذا الهدف هو جزء من استراتيجية الثورة العربية الهادفة الى تحرير الوطن العربي من الاستعمار وتصفية النظم الرجعية التابعة له .»(١٤)

● وفي حزيران من عام ١٩٧٢ صدر قرار بتأميم شركة نفط العراق .

● وفي ١ اذار ١٩٧٣ تم تركيع شركات النفط الاحتكارية وتحقيق الانتصار الوطني والقومي .

● وفي تشرين الاول ١٩٧٣ أصدر مجلس قيادة الثورة قانون رقم ٧٠ والقاضي بتأميم الحصص الشائعة العائدة لكل من شركة ستاندر أويل أوف نيوجرسي ، وشركة موبيل أويل كوربوريشن الاميركيتين في شركة نفط البصرة .

(١٣، ١٤) حول سياسة التحول الاشتراكي لحزب البعث العربي الاشتراكي ص (٩٨-١٠٢) ـ عن تطور الفكر الاشتراكي للبعث (الدكتور الياس فرح) .

● وفي تشرين الاول ١٩٧٣ اصدر مجلس قيادة الثورة قانون رقم ٩٠ والقاضي بتاميم حصة هولندا من شركة نفط البصرة .

● وفي كانون الاول ١٩٧٣ صدر قانون رقم ١٠١ بتأميم حصة كولبنكيان .

● وفي كانون الاول ١٩٧٥ صدر قانون رقم ٢٠٠ بتأميم كافة الحصص الاجنبية المتبقية في شركة نفط البصرة .

بذلك اتيحت للقطر العراقي امكانات مادية واقتصادية كبرى لمباشرة تحقيق خطواته الانتقالية الاشتراكية في الزراعة والصناعة والتجارة على اساس **احتلال القاعدة الصناعية موقعا قياديا حاسما .**

ان قيادة الصناعة للانشطة الاقتصادية المتوازنة نابعة من كونها ــ أي الصناعة ــ محكومة بضرورة التنامي والاتساع وفقا لمقتضيات التقدم والتطور الحضاري ، وفي مجرى تطور الصناعة تتنامى الطبقة العاملة وتتعاظم فعاليتها الانتاجية والسياسية حتما .

وقد اشار التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن الى المكانة القيادية للصناعة بعمق ذاكرا : «لا

يمكن الانتقال الى طور التحويل الاشتراكي قبل ان تحتل القاعدة الصناعية موقعا قياديا وحاسما ، لا من حيث ما تحتله من رقعة فحسب ، وانما بما تقدمه من انتاج متقدم كما ونوعا وما تمثله من قاعدة مادية وتقنية متطورة . وفي الوقت نفسه علينا ان نتذكر ان ميدان الصناعة يفترض ان يكون ، وهو كذلك في جميع التجارب الاشتراكية العالمية ، اول الميادين التي تسير بأتجاه التحويل الاشتراكي واكثرها استعدادا له ، واسهل ساحاته في ميدان التطبيق .»(١٥)

وسارت السياسة الصناعية للثورة على جادة :

(١) تعزيز مكانة القطاع الاشتراكي بأعتباره القطاع القائد للنشاط الصناعي .

(٢) بناء المشاريع الصناعية الكبرى التي تؤسس القاعدة المادية والتكنولوجية للتحولات الاشتراكية .

وتاريخيا وضعت المشاريع النفطية والصناعية الكبرى القطر العراقي على طريق الحياة الجديدة

---

(١٥) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن للحزب (طبعة وعي العمال، ص ٣٢) .

والتطور الهائل في حقول التنمية بمحتواها وافقها الاشتراكيين .

وفي ادناه عرض موجز بالمشاريع النفطية والغازية المنجزة بعد التأميم :

× ـ الخط الاستراتيجي الذي يوفر امكانات تسويق وتصدير النفط العراقي بمرونة كاملة .

× ـ ميناء البكر وهو اضخم مشروع بحري في العالم من حيث سعة وطول الانابيب البحرية الموصلة بين البر والبحر .

× ـ انبوب النفط الخام العراقي ـ التركي .

× ـ مصفى كركوك بطاقة تصميمية ٣٠الف برميل يوميا .

× ـ اربعة معامل لانتاج الغاز في كل من بغداد والبصرة وكركوك والموصل .

× ـ معمل جديد للمعدات النفطية لانتاج اسطوانات الغاز والمبدلات الحرارية بمعدل (٢٥٠) الف اسطوانة سنويا .

× ـ بناء اسطول بحري لنقل النفط الخام .

× ـ بناء اسطول خاص لتزويد الطائرات بالوقود ونصب اربع محطات تعبئة اوتوماتيكية .

× ــ اضافة الى مشاريع نفطية وغازية اخرى عديدة .

وعلى صعيد **المشاريع الصناعية** الكبرى تم انجاز :

(الاسمدة الكيماوية والورق والسكر والالآت والمعدات الزراعية والسمنت والمعدات الكهربائية)

ويجري الآن تنفيذ مشاريع استراتيجية ضخمة هي مشاريع الحديد والصلب والمجمع البتروكيمياوي ومشاريع الفوسفات والمواد الانشائية المختلفة .

اما في ميدان اعداد الريف للتحولات الزراعية الاشتراكية ، فان سياسة الثورة لم تتوقف في حدود تطبيق قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لعام ١٩٧٠ . **بل اتبعت الاسلوب الاشتراكي المتطور مرحليا باتجاه توسيع قطاع (التعاونيات الزراعية) و (المزارع الجماعية) و (مزارع الدولة)** .

وقد بلغ عدد التعاونيات الزراعية في القطر (١/٥٢٧) تعاونية في مناطق الاصلاح الزراعي يعمل فيها (٢٥٠٢٨٠) فلاح اضافة الى (٤٦) تعاونية متخصصة و (٢٠٦) تعاونيات مشتركة .

وبلغ عدد المزارع الجماعية (٧٩) مزرعة ، كما بلغ عدد مزارع الدولة (٣٥) مزرعة .

ان محدودية نسبة التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة ، تفيد بأن القطاع الزراعي لا يزال بحاجة الى توجيه عناية كبرى لقيادة العملية الزراعية وفقا للاعتبارات الاشتراكية للحزب القائد ، وتجاوز السمات الديمقراطية البورجوازية للاصلاح الزراعي .

اما على صعيد تطبيق سياسة الحزب والثورة في الميدان التجاري ، فأن قيادة القطاع الاشتراكي للتجارة الخارجية واضحة من خلال وضع الثورة يدها على اكثر من ٨٥٪ من التجارة الخارجية بحصرها الاستيراد والتصدير لكثير من البضائع بالقطاع الاشتراكي ، بينما كانت حصة القطاع العام في التجارة الخارجية قبل الثورة ٤٣٪ .

وكذلك اتسع نطاق القطاع الاشتراكي في التجارة الداخلية ، وازدادت اجهزة التسويق ومنافذ التوزيع والبيع المباشر والفروع . وأخذت مؤسسات القطاع الاشتراكي تتعامل مباشرة مع المواطنين او من خلال (الوكلاء) الذين ازدادت اعدادهم بعد تفتيت الوكالات الكبيرة الى وكالات صغيرة . فلم تكن هناك قبل الثورة الا نسبة محدودة من الفروع ومعارض البيع المباشر للقطاع الاشتراكي .

اما بعد الثورة فقد اتسعت دائرة نشاط

مؤسسات القطاع الاشتراكي ، وفي نهاية تشرين الثاني ١٩٧٤ كان عدد الفروع ومعارض البيع المباشر والوكلاء للقطاع التجاري (٥٤) فرعا و (١٠٢) معارض و (٤٧٢٦٨) وكيلا . وارتفعت هذه الارقام في نهاية اذار ١٩٧٥ أي خلال اربعة اشهر فقط الى (٧٠) فرعا و (١٤٠) معرضاً للبيع المباشر مضافا اليها (٨)مراكز للبيع و (٤٣) مخزنا للبيع تابعة للشركة العامة للسيارات ، كما بلغ عدد الوكلاء قرابة (٥٠) الف وكيل .

أن سياسة الثورة في تعزيز الدور القيادي الحاسم للقطاع الاشتراكي للتجارتين الداخلية والخارجية ، جاء لتثبيت المنطلقات المادية للتحويل الاشتراكي في ميدان اقتصادي خطير هو الميدان التجاري .

وقد اكد التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن للحزب على ان ميدان التجارة الداخلية والخارجية كان اكثر ميادين الصراع التي خاضتها الثورة تعقيدا وتشابكا ؛ وذلك بتشخيص خطر البورجوازية التجارية التي وصفها بانها : «**اكثر الطبقات الاجتماعية طفيلية وخطرا على الثورة واكثرها تعويقا لا للتحولات الاشتراكية فحسب ، وانما للتحولات الوطنية والتقدمية ايضا .**»(١٦)

---

(١٦) التقرير السياسي ص٢٣

ونظرا لان نسبة واسعة من الانفجارات المضادة لعملية التقدم الاجتماعي ، والديمقراطية في تجارب البلدان الوطنية المستقلة حديثا تحصل في الميدان التجاري ، فان بعض المهمات الثورية ستظل على قدر فائق من الاهمية الساخنة وبالاخص ما يلي :

١ ــ تعزيز نهج القطاع الاشتراكي القائد في الميدان التجاري ، والتصدي لكافة تعبيرات وظواهر منطق راسمالية الدولة التي قد تتبدى بشكل او بآخر .

٢ ــ تمكين القطاع الاشتراكي من تامين حاجات المواطنين الاساسية بصورة مدروسة ومضمونة اقتصاديا وفنيا وزمنيا .

٣ ــ اليقظة ازاء التحالفات المشبوهة ــ (العلنية او السرية ، المباشرة او غير المباشرة) بين البورجوازية ــ التجارية والبيروقراطية اليمينية ، وبعض المسؤولين والموظفين المتفعين والماخوذين بسحر التبرجز السريع المشبوه . وضرورة الحفاظ على استمرارية وضع الضوابط العلمية للحيلولة دون ذلك ، وبالاخص فيما يتعلق بالتطويرات الاشتراكية الحيوية للقطاع الاشتراكي ، اذ ان اي فشل في نشاط بعض مؤسسات القطاع الاشتراكي يجري استغلاله من قبل البورجوازية التجارية الجشعة لتحقيق هامش اوسع للتحرك المضاد .

واولت الثورة اهتماما كبيرا للخدمات العامة حيث : «ان تقديم اوسع الخدمات وافضلها لجماهير الشعب ينطلق في تقدير حزب البعث العربي الاشتراكي من اعتبارين رئيسيين اولهما اقتصادي يرتبط بدور القوى البشرية في عملية الانتاج الاجتماعي ، والثاني ينبثق من المضامين الاجتماعية لنظرية الحزب الاشتراكية التي تستوجب خدمة الجماهير وتامين افضل مستويات المعيشة الممكنة لها في كل المجالات .»(١٧)

واستنادا الى ذلك اقدمت الثورة على تطوير آفاق الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والكهربة وايصال الماء ، بما يلبي حاجات القرى والارياف والمدن ويوفر للجماهير الكادحة مقومات الحياة الصحيحة .

كما ان تشريع قانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٥ من قبل مجلس قيادة الثورة والذي ينص على مساواة المراة بالرجل في الحقوق والالتزامات المالية والوظيفية ، قد وفر خطوة عريضة على طريق تحرر المراة واطلاق الطاقات النسوية الخلاقة ، في مسيرة التقدم الاجتماعي والتحولات الاشتراكية .

---

(١٧) التقرير السياسي ، ص ٣٦

ج : بناء الدولة الاشـــتراكية الديمقراطية الشعبية كمقدمة ضرورية لبناء الاشتراكية وفقا لمنطلقات الحزب الوحدوية الاشتراكية .

وقد قطعت الثورة شوطا جيدا في اعادة بناء الدولة ، وتثوير اهم مرافقها .

وستظل مهمة مواصلة تعزيز الطابع الديمقراطي الشعبي للدولة ، بضوء الرؤية الاشتراكية للحزب على قدر حاسم من الاهمية ، وذلك لتعزيز المنطق الاشتراكي في الممارسات والوظائف الحكـومية ، ولحـــسم أي تناقض ، لصالح الجماهير الكادحة ، فالدولة في العرف الاشتراكي يجب ان تكون اداة طبقية للجماهير الكادحة في تامين السـبل الكافية للتطبيق الاشتراكي في حدود مسؤولياتها المشخصة، ان منزلقات رأسمالية الدولة ، او تبرجز الملاكات الحكومية السريع ، او التيبس البيروقراطي المتسبب هي من حيث الواقع مخاطر كبرى على مسيرة البناء الانتقالي الاشـتراكي ، وما من حل لهذه المخاطر الا بتعزيز الرؤية الاشتراكية ، وبناء الكادر الاشتراكي وتنشيط الممارســات الديمقراطية داخل دوائر الدولة ، وبين الجماهير ودولتها ، في اطار ديمومة الرقابة الشعبية ، وفعاليتها .

وتتحد المنطلقات الاشـــتراكية مع التحديث

المستمر لاجهزة الدولة في اغناء المحتوى الاشتراكي والديمقراطي المستمر للدولة .

ولا شك ان الثقافة الحقيقية الجادة هي الطريق الى المعاصرة الصحيحة ، والحداثة المجدية. وليس اكثر اذى على الحداثة والمعاصرة من الانتقال **من التخلف الريفي الى المعاصرة ، عبر التقليد الاعمى لدفعات الحضارة الغربية ، او عبر المظاهر الشكلية المفضوحة .**

فقط ،**ان الدرب العريض الممتد بين التراث القومي الثوري وروح العصر الاشتراكي ، هو الذي** يستوعب كافة التطورات الاشتراكية **للمجتمع والفرد .**

وما وقعت به بعض الدوائر الحكومية من استغراق في النزعة الاستهلاكية والترف البورجوازي المفضوح ، والمظهرية البائسة رغم صخب الوانها ، الا واحد من تعبيرات عدم القدرة على التوفيق الايجابي بين (الماضي) و (الحاضر) على صعيد نفسية الكادر الحكومي ، وكذلك من تعبيرات اللهاث وراء الارستقراطية بزيها الغربي .

وقد انتهجت القيادة السياسية للحزب والثورة اسلوبا نقديا ثوريا مباشرا في ادانة الظواهر السلبية المذكورة والتصدي لها .

د : الاهتمام باشاعة الثقافة الاشتراكية ، من قبل الثورة ، وذلك لتسليح العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين عسكريين ومدنيين بالسلاح الآيديولوجي في عملية البناء الاشتراكي بمراحلها المتلاحقة .

وقد وجه الحزب القائد جهودا اساسية في مضمار التوعية الاشتراكية ، ولا تزال اشاعة الفكر الاشتراكي والثقافة الاشتراكية مهمة ملحة وذات صفة دائمية متصاعدة الاهمية .

فالفكر الاشتراكي بأعتباره دليل عمل للبعثي وللجماهير ، وبأعتباره البوصلة التي تحدد الاتجاه في العملية الانتاجية وفي مجمل انشطة الدولة ؛ يقرر الى مدى كبير سلامة الاجراءات من الناحية الاشتراكية .

ان الفكر الاشتراكي العلمي للحزب ، هو مقياس حاسم للنضال والبناء . بمعنى ان من المستحيل انجاز مهمة اشتراكية من دون الفكر الاشتراكي الذي تتشبع به اذهان الكوادر العاملة في كافة ميادين الدولة والانتاج والعمل النقابي .

وبحكم ايلاء الحزب اهمية متميزة للوعي الاشتراكي والتثقيف الاشتراكي يجب تشديد النضال من اجل :

× ـ تعميق الوعي الاشتراكي العلمي البعيد عن العبارات المسطحة والعموميات و (الكليشات) ذات الصبغة الاشتراكية الشكلية .

× ـ التصدي الحازم للافكار البورجوازية والبورجوازية الصغيرة ، والتخليطات الآيديولوجية، والتجريبية الفكرية الذاتية ، والاوهام التي تنصب نفسها ـ بسبب الجهل بالعلم الاشتراكي ـ بديلا عن حقائق الاشتراكية والعصر .

× التصدي للأنعزالية الفكرية الجادة التي تحارب التفاعل الفكري مع الفلسفات والافكار الاشتراكية والتقدمية سيما ان الجهلة الذين يعوزهم الاطلاع الضروري على افكار وفلسفات العصر يشهرون اسلحة الاتهام بوجه المثقفين الاشتراكيين، وبدلا من معالجة عقدة النقص الثقافية لديهم ، يعطون لانفسهم ـ باطلا ـ حق محاربة الفكر الاشتراكي الوحدوي .

ان الوعي الاشتراكي الصحيح يرفض التزمت الانعزالي الفكري ويؤكد على التفاعل الايجابي من اجل بناء فكري وروحي متكامل على الشخصية القومية ، يسمح بتفتحها وازدهارها وتفاعلها العالمي بجدارة وامانة .

× ـ التخلص من النظرات والممارسات التي

تتفاعل مع الفكر الاشتراكي الوحدوي كحاجة آنية مؤقتة ، او كجزء من الديكور العام للمسؤولية ، أو للايهام بالتواصل مع الفكر الاشتراكي ارضاء لاعتبارات معينة .

ان الفكر الاشتراكي يجب ان يكون حقيقة المناضل الراسخة والفنية ، في العمل والسلوك ، وفي الحياة العامة ، وحتى في الوضع الشخصي الاعتيادي .

وهو ليس مادة للمذاكرة والاستظهار لحصة زمنية معينة ، تنتهي بأنتهاء فترة الحصة .

× ـ تثبيت قيم وتقاليد في التعامل مع الفكر والثقافة ،بضوء ما تستحقهالمعرفة الاشتراكية والمعرفة بعامة من شرف ، للتخلص من فارق التفاوت بين التعامل مع الفكر والثقافة في البلدان المتقدمة وبعض الاقطار العربية الوطنية التي احرزت مضمارا جيدا في هذا الميدان وبين تجريبية التعامل او عدم ارسائه على اسس وتقاليد بارزة .

ان تجربة القطر العراقي الديمقراطية الثورية المتقدمة على طريق البناء الانتقالي الاشتراكي ، هي تجربة طليعية في الوطن العربي ، وهذا يتيح لها التفوق على تجارب وطنية اخرى في تكريس تقاليد التعامل مع النشاط المعرفي بمجمله .

هـ : ان انتهاج الثورة سياسة التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ، هو بلورة واقعية لاحدى اهم اسس وضرورات الثورة العالمية والمسيرة الاشتراكية لامم وشعوب العالم .

وقد اكد حزب البعث العربي الاشتراكي على التحالف بين الثورة العربية والبلدان والقوى الاشتراكية بصورة مبدئية لا تقبل الدحض ، بحكم هويته الاشتراكية وايمانه العميق بالمغزى الثوري والاشتراكي ، الهائل للتحالف .

وفي المؤتمر القومي العاشر اكد الحزب : «ان حرص الثورة العربية على ان يكون تحالفها مع جميع القوى الاشتراكية تحالفا استراتيجيا يلزم كل نظام او حركة ثورية تنتمي اليها . باقامة اعمق الصلات مع الدول الاشتراكية حتى يقطع الطريق على كل محاولة للتحالف الصهيوني ــ الاستعماري للنفاذ الى التحالف العربي الثوري مع الدول الاشتراكية.

هذا التحالف الذي يجب ان يمثل الوجه الاخر للانسانية ، وجه التقدم والعدالة والحضارة الانسانية الجديدة امام وجه الاستغلال الوحشي والعدوان والبربرية الجديدة الذي يمثله التحالف الصهيوني ــ الاستعماري .»

وقد التزمت الثورة في القطر العراقي بمسألة التحالف الاستراتيجي مع البلدان الاشتراكية التزاما عميقا نابعا من الايمان المبدئي بالمسؤوليات القومية والاشتراكية لها .

وجاء في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن للحزب القائد : «لذلك فأن ثورتنا وهي جزء من هذه الثورة العالمية الشاملة لابد ان تلتقي مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية التي تمثل اكبر قواها ، وأن تحالف اطراف هاتين الثورتين امر طبيعي وعلى هذا الاساس فأن الشعار الذي رفعه حزب البعث العربي الاشتراكي وثورة السابع عشر من تموز بالتحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية هو شعار صحيح من الناحيتين المبدئية والعملية وهو ينسجم مع مبادىء الحزب واهدافه ومع مهماته القومية في سبيل تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية . كما ينسجم مع مصالح ومطامح الامة العربية ونضالها التحرري والتقدمي .»(١٨)

ونتيجة لهذا الفهم ، تم توقيع المعاهدة العراقية ـ السوفيتية في ٩ نيسان ١٩٧٢ .

---

(١٨) التقرير السياسي ص٥٤ .

بعد الاستعراض المذكور لابد من التاكيد هنا على ان التحولات الديمقراطية الثورية على طريق البناء الاشتراكي المتواصل ، والمكاسب والمنجزات التقدمية الكبرى التي احرزتها جماهير الشعب الكادحة تأخذ مغزاها العميق في سياق السياسة العامة للثورة وحزبها القائد ، **وهي سياسة بناء وتمتين وحدة الشعب الوطنية والديمقراطية ، والتي تشكل الجبهة الوطنية والقومية التقدمية والحل السلمي للقضية الكردية ركيزتها الكبرى .**

فالجبهة الوطنية والحكم الذاتي ضمانتان اساسيتان من ضمانات صيانة النهج الاشتراكي للثورة ، وهما يدخلان اصلا واساسا في اسس ومقومات وشروط التطبيق الاشتراكي بافقه الوحدوي الكبير .

● خاتمة :

وخلاصة الامر ان الشروط وامكانات التأسيس الاشتراكي متوفرة في التجربة التي يقودها الحزب وهي :

١ ـ قيادة عملية البناء الثوري والاشتراكي من قبل الحزب .

٢ ـ تسلح الحزب القائد بالنظرية الاشتراكية .

٣ ـ تجسيد الحزب القائد للمصالح التاريخية للعمال والفلاحين والجماهير الكادحة والمثقفة . وتمثيله لها ايديولوجيا وتنظيميا وكفاحيا ، فهو منظم وقائد نضالاتها الطبقية والوحدوية .

٤ ـ قيادة الحزب للوحدة الوطنية لجماهير الشعب وتعزيز مكانة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ، والممارسات الديمقراطية وترسيخ تجربة الحكم الذاتي والحل الديمقراطي للمسألة القومية.

٥ ـ قيادة الحزب لعملية التحرير الجذري للجماهير الكادحة ، وتنهيج الاقتصاد الوطني وتوسيع القاعدة الصناعية بالاتجاه الاشتراكي وتعزيز قيادة القطاع الاشتراكي ، واشاعة الاساليب الاشتراكية والديمقراطية في العمل .

٦ ـ تبني التحالف القومي الصلب مع الاحزاب والقوى والفصائل في حركة التحرر الوطني العربية على اساس وحدة المصير والاخوة الكفاحية المتينة .

٧ ـ التمسك بسياسة التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي والبلدان والقوى الاشتراكية والوطنية في العالم .

٨ ـ استيعاب خصوصيات التطبيق الانتقالي الاشتراكي ومتطلباته ضمن السياسة القومية الثورية للقطر العراقي ، ومسؤولياته القومية المصيرية الكبرى ، وفي مقدمتها التحرير الكامل لفلسطين والاراضي العربية المحتلة .

وان تشخيص المحاذير الواردة في التقرير السياسي يبرهن على قدرة لماحة فائقة في حساب كافة الاحتمالات والتوقعات وتهيئة الحلول الثورية الصائبة استرشادا بمنطلقات الحزب القومية الاشتراكية

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد
٨٥٩ لسنة ١٩٧٧

دار الحرية للطباعة بغداد ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧ م